



CONSULTING GROUP
FOR FINANCIAL SERVICES

الرؤية المالية

نافذتك إلى مستقبل المال

أحدث الأخبار والمقالات

cgf-eg.com



الشريك التنفيذي

احمد يوسف عبدالصمد

الشريك التنفيذي للمجموعة
الاستشارية للخدمات المالية



أعزائي العملاء والشركاء،

يسرني أن أرحب بكم في "الرؤية المالية"، التي تقدم لكم أحدث المستجدات و التحليلات المالية، والتوجهات المستقبلية في عالم المال والأعمال.

في CGF، نؤمن بأن النجاح يعتمد على الشراكة والثقة المتبادلة. نسعى من خلال هذه النشرة إلى تقديم محتوى يساعدكم على اتخاذ قرارات مالية واثقة ومستنيرة، مع تسليط الضوء على أحدث التوجهات والفرص في الأسواق المالية. لنكون دائماً شريكاً موثوقاً في مسيرتكم نحو النجاح المالي.

مع خالص التقدير،

“

”

SPONSORS

ACTEL
communications

HORIZON
FOR ENVIRONMENTAL CONSULTING



د. محمد صلاح دكتوراه في التمويل والمحاسبة

تعديل مسمى رأس المال للشركات

1) بالنسبة للتحويل من الجنيه المصري إلى عملة حرة قابلة للتحويل:

فوفقاً لنص المادة (52) من قانون الاستثمار رقم 72 لسنة 2017 يجوز تحويل مسمى رأسمال الشركات الخاضعة لأحكام هذا القانون من الجنيه المصري إلى أي عملة قابلة للتحويل، وفقاً لسعر الصرف المعلن من البنك المركزي في تاريخ التحويل.

وحددت المادة (36) من اللائحة التنفيذية الضوابط المنظمة في هذا الشأن ومن أهم متطلباتها:

♦ تقديم ما يفيد أن المؤسسين والمساهمين أو الشركاء قد أودعوا وقت تأسيس الشركة نسبة 100% من رأس مال الشركة المدفوع بالعملة الحرة المطلوب التحويل إليها والمحوّلة من خارج البلاد، وتقديم ما يفيد أن المساهمين سددوا نسبة 100% من باقي رأس المال المصدر للشركة عن طريق التحويل من

عملات أجنبية محولة من خارج البلاد أو من الأرباح التي حققتها الشركة قبل التحويل.

ويجوز لمجلس الوزراء، بناءً على عرض مشترك من الوزير المختص والوزير المعني وبعد موافقة مجلس إدارة الهيئة، وإستطلاع رأي البنك المركزي المصري، استثناء الشركات المنصوص عليها بالمادة (20) من القانون من هذا الشرط، وذلك لإعتبارات المصلحة العامة.

♦ ألا يقل رأسمال المصدر للشركة قبل طلب التحويل عن 250 مليون جم مسدداً بالكامل.

♦ يتم تحويل مسمى رأس المال وفقاً لأسعار الصرف المعلنة من البنك المركزي في تاريخ موافقة الجمعية العامة غير العادية على التحويل بشرط استكمال باقي إجراءات التحويل خلال 120 يوماً على الأكثر من هذا التاريخ.

وتطبق هذه الضوابط في حالة تغيير الشكل القانوني للشركة أو في حالة الاندماج أو الانقسام إذا ترتب على أي من هذه الحالات أن رأس مال الشركة الجديدة أصبح بإحدى العملات الحرة سواء في ذلك الشركة التي تم تغيير الشكل القانوني إليها أو الشركة الدامجة أو الناتجة عن الاندماج.....".



د. محمد صلاح دكتوراه في التمويل والمحاسبة

متابعه

(2) أما بالنسبة للتحويل من عملة حرة قابلة للتحويل إلى الجنيه المصري:

فنظرا لعدم النص بها في قانون الاستثمار مثلما كان بالحالة السابقة ، كما أن الأصل في شركات الأموال وفقا لأحكام قانون 159 لسنة 1981 أن رأسمال الشركات بالجنيه المصري أو ما يعادلها ومن باب التيسير على الشركات واستنادا لأن الأصل في الفقه القانوني هو الإجازة ، فقد أجازت الجهة الإدارية (الهيئة العامة للاستثمار) للحالة العكسية إمكانية تحويل مسمى رأسمال الشركات من أي عملة قابلة للتحويل إلى الجنيه المصري بموجبها يتم تحويل مسمى رأس المال إلى الجنيه المصري من خلال تحويل دفعة مسددة من رأسمال الشركة وفقا لسعر الصرف المعلن من البنك المركزي المصري في تاريخ التأشير بكل منها في صحيفة السجل التجاري وفقا لبعض الضوابط أهمها:

- ◆ تقديم شهادة من البنك المركزي بأسعار الصرف للدفعات المسددة في رأس المال.
- ◆ تقديم إفادة من مراقب الحسابات بأن عملة التعامل الغالبة على نشاط الشركة هي الجنيه المصري (خلال آخر عامين على الأقل). وتعفى من هذا الشرط الشركات التي خرجت من العمل بنظام المناطق الحرة عن ذات الفتر

(3) حالات الاندماج بين شركات ذات عملات رأسمال مختلفة:

بالرجوع للفقرة الأخيرة من نص المادة 36 من اللائحة التنفيذية لقانون الاستثمار فيتعين تطبيق هذه الضوابط في بعض الحالات من بينها حالات الاندماج إذا ترتب أن رأس مال الشركة الجديدة أصبح يأخذ العملات الحرة سواء في الشركة الدامجة أو الناتجة عن الاندماج.

وحيث أن العديد من الشركات قد تتجاهل هذا النص بقصد أو بدون عند حالات الاندماج....

فأمامنا حالتين إما شركة رأسمالها بالعملة الأجنبية تندمج في شركة رأسمالها بجنيه مصري ففي تلك الحالة لا مجال لتطبيق النص القانوني المذكور باعتبار أن الشركة الناتجة بعد الاندماج ستصبح رأسمالها بالجنيه المصري ، بينما نجد أن هذا النص واجب التطبيق في الحالة الأخرى حال رغبة أحد الشركات ذات رأسمال بالجنيه المصري في الاندماج في شركة أخرى رأسمالها بعملة أجنبية إذ أن ذلك لا يعفي الشركة المندمجة أعمال ما ورد بنص المادة 36 من اللائحة التنفيذية لقانون الاستثمار رقم 72 لسنة 2017 قبل السير في عملية الاندماج.

وإذا كنا نبحث عن حلول فيجب أن تكون دون أخلال بنص قانوني قائم والتحليل عليه.

نلتقي في مقال آخر ولنا حديث عن تلك الحلول بإذن الله تعالى في وقت آخر.



د / محمد فاروق

أستشاري بيئي
دكتوراه في العلوم البيئية- التقييم البيئي
الاستراتيجي
مدير عام شركة هريزون للاستشارات البيئية

الشراكة بين مكاتب المحاسبة المالية ومكاتب الاستشارات البيئية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

ECG

في ظل التحديات البيئية والاقتصادية المتزايدة، أصبح تحقيق أهداف التنمية المستدامة ضرورة ملحة لضمان توازن بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة. تتجلى أهمية الشراكة بين مكاتب المحاسبة المالية ومكاتب الاستشارات البيئية في هذا السياق، حيث يمكن لهذا التعاون أن يسهم بشكل فعال في تحقيق تلك الأهداف

يشير مصطلح ESG إلى ثلاثة محاور رئيسية:

- البيئة (Environmental): يشمل إدارة استهلاك الموارد، تقليل الانبعاثات الكربونية، تحسين كفاءة الطاقة، وإدارة النفايات.

- المجتمع (Social): يتضمن سياسات حقوق الإنسان، معايير العمل، المساواة والتنوع، والمساهمة المجتمعية.

- الحوكمة (Governance): يتعلق بالممارسات الإدارية الرشيدة، الشفافية، مكافحة الفساد، والامتثال للقوانين و اللوائح.

ويعزز التعاون بين مكاتب المحاسبة والمراجعة المالية ومكاتب الاستشارات البيئية في تعظيم أدائهم لمصلحة العملاء ويتضح ذلك من خلال دور كل منهم كتألي على سبيل المثال لا الحصر

أولاً يسهم دور مكاتب المحاسبة المالية في تعزيز الاستدامة للشركات من خلال:

(1) إعداد تقارير الاستدامة: تقديم تقارير مالية تتضمن معلومات عن الأداء البيئي والاجتماعي للشركات، مما يعزز الشفافية والمساءلة.

(2) تطبيق معايير المحاسبة المستدامة: الالتزام بمعايير المحاسبة المستدامة يضمن تقديم معلومات دقيقة وموثوقة للمستثمرين وأصحاب المصلحة.

(3) تقييم المخاطر البيئية: تحديد وتحليل المخاطر البيئية المحتملة وتأثيرها على الأداء المالي للشركات.

ثانياً يسهم دور مكاتب الاستشارات البيئية في تعزيز الاستدامة للشركات من خلال

(1) تقييم الأثر البيئي والاجتماعي: تقديم دراسات الأثر البيئي والاجتماعي (ESIA) لتحديد المخاطر البيئية والاجتماعية واقتراح حلول لمعالجتها.

(2) وضع استراتيجيات الاستدامة: تصميم خطط استدامة مخصصة تساعد الشركات على تحقيق أهداف ESG بطريقة عملية ومستدامة.

(3) الامتثال للوائح والتشريعات: دعم الشركات في الامتثال لمتطلبات الجهات التنظيمية المحلية والدولية، مثل معايير البنك المركزي المصري المتعلقة بالاستدامة.

(4) إعداد التقارير البيئية والاجتماعية: مساعدة الشركات على إعداد تقارير ESG وفقاً للمعايير العالمية مثل GRI و SASB.

(5) تطوير برامج كفاءة الطاقة وإدارة الموارد: تقديم استراتيجيات وحلول لتحسين كفاءة الطاقة وتقليل الهدر البيئي.

(6) التدريب والتوعية: تنظيم ورش عمل وبرامج تدريبية لرفع وعي الموظفين وأصحاب المصلحة حول أهمية ESG وكيفية تنفيذها عملياً.

د / محمد فاروق

أستشاري بيئي
دكتوراه في العلوم البيئية- التقييم البيئي
الاستراتيجي
مدير عام شركة هريزون للاستشارات البيئية



متابعه

و يعد تبني معايير ESG خطوة حاسمة للشركات التي تسعى إلى تحقيق الاستدامة وتعزيز قدرتها التنافسية. من خلال تقديم الدعم الفني والاستشاري، نساعد الشركات في رحلتها نحو الامتثال لمعايير ESG وتحقيق تأثير إيجابي على البيئة والمجتمع. إن دمج الاستدامة في العمليات اليومية ليس فقط استثماراً في مستقبل الشركة، ولكنه أيضاً مساهمة فعالة في بناء مستقبل مستدام للجميع.

أهمية الشراكة بين الطرفين

يمكن أن يؤدي التعاون بين مكاتب المحاسبة المالية ومكاتب الاستشارات البيئية إلى:

- 1) تحسين جودة التقارير: دمج المعلومات المالية والبيئية في التقارير يعزز من دقة وشمولية المعلومات المقدمة.
- 2) تعزيز الثقة والمصداقية: تقديم تقارير شاملة يعزز من ثقة المستثمرين وأصحاب المصلحة في أداء الشركة.
- 3) تحقيق الامتثال الكامل: ضمان التزام الشركات بالمعايير المالية والبيئية يعزز من سمعتها ويقلل من المخاطر القانونية.

الخلاصة

تمثل الشراكة بين مكاتب المحاسبة والمراجعة المالية ومكاتب الاستشارات البيئية خطوة استراتيجية نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. من خلال هذا التعاون، يمكن للشركات تحقيق توازن بين الأداء المالي والمسؤولية البيئية، مما يساهم في بناء مستقبل مستدام للأجيال القادمة.



أ / دعاء أحمد محاسب قانوني وخبير ضرائب الشريك التنفيذي بدولة الإمارات المتحدة

تُعَدّ دولة الإمارات العربية المتحدة من الدول التي تتبنى نظاماً ضريبياً متنوعاً يهدف إلى تعزيز التنمية المستدامة وتوفير خدمات عامة عالية الجودة. يشمل النظام الضريبي الإماراتي عدة أنواع من الضرائب التي تُفرض على الشركات والسلع والخدمات، مع الإشارة إلى عدم فرض ضريبة دخل على الأفراد. فيما يلي نظرة تفصيلية على أبرز هذه الضرائب:

1- ضريبة القيمة المضافة.

تم تطبيق ضريبة القيمة المضافة في الإمارات اعتباراً من 1 يناير 2018 بنسبة 5%. تُفرض هذه الضريبة على معظم السلع والخدمات في كل مرحلة من مراحل سلسلة التوريد، ويتحملها المستهلك النهائي. يطلب من الشركات التي تتجاوز إيراداتها حد التسجيل الإلزامي البالغ 375,000 درهم إماراتي التسجيل في نظام ضريبة القيمة المضافة. كما يمكن للشركات التي تتراوح إيراداتها بين 187,500 و375,000 درهم التسجيل طوعاً.

2- الضريبة الانتقائية:

تُعتبر الضريبة الانتقائية نوعاً من الضرائب غير المباشرة التي تُفرض على سلع محددة تُعتبر ضارة بصحة الإنسان أو البيئة. تم تطبيق هذه الضريبة في الإمارات اعتباراً من 1 أكتوبر 2017، وتشمل السلع التالية:

- المشروبات الغازية والمُحلاة: تُفرض عليها ضريبة بنسبة 50%.
- مشروبات الطاقة: تُفرض عليها ضريبة بنسبة 100%.
- منتجات التبغ والسجائر الإلكترونية: تُفرض عليها ضريبة بنسبة 100%.

تهدف هذه الضريبة إلى تقليل استهلاك السلع الضارة وتعزيز الصحة العامة.





أ / دعاء أحمد محاسب قانوني وخبير ضرائب الشريك التنفيذي بدولة الإمارات المتحدة متابعه

3- ضريبة الشركات:

بدأت الإمارات في تطبيق ضريبة الشركات اعتباراً من السنة المالية التي تبدأ في أو بعد 1 يونيو 2023. تُفرض هذه الضريبة بنسبة 9% على صافي الدخل أو الربح للأعمال التي يتجاوز دخلها 375,000 درهم إماراتي. تهدف هذه الخطوة إلى تعزيز الشفافية المالية وتوفير مصدر دخل إضافي لدعم التنمية المستدامة.

4- الرسوم الجمركية:

تُفرض الرسوم الجمركية على السلع المستوردة إلى الدولة، وتختلف نسبتها بناءً على نوع السلعة. تُعتبر هذه الرسوم جزءاً من النظام الضريبي وتساهم في حماية الاقتصاد المحلي.

منصة "إمارات تاكس":

أطلقت الهيئة الاتحادية للضرائب منصة "إمارات تاكس" الرقمية لتسهيل وصول المتعاملين إلى الخدمات الضريبية، بما في ذلك تسجيل الأعمال، تقديم الإقرارات الضريبية، ودفع الضرائب المستحقة. تُعد هذه المنصة خطوة نحو تعزيز التحول الرقمي في الخدمات الحكومية وتبسيط الإجراءات للمتعاملين.

الخلاصة: يعكس النظام الضريبي في الإمارات التزام الدولة بتعزيز التنمية المستدامة وتوفير خدمات عامة عالية الجودة. من خلال تطبيق ضرائب متنوعة، تسعى الإمارات إلى تنويع مصادر دخلها وتقليل الاعتماد على النفط، مع الحفاظ على بيئة استثمارية جاذبة وداعمة للنمو الاقتصادي.





CONSULTING GROUP
FOR FINANCIAL SERVICES

شركاء النجاح مع المجموعة
الاستشارية بدولة الإمارات
المتحدة



AL DIQQA

ACCOUNTING & BOOKKEEPING

TEL : +971 50 181 9032

+971 50 240 0365

+971 50 200 9603

WhatsApp : +971 50 240 0365

Mail : aldiqqatax@gmail.com

Website : www.asasbusinessmen.ae

Adress : Dubai- Al Qusais ind. 3-Demascus street

Rashid Al Nuaimi Building-office 302

www.cgf-eg.com



وزير المالية.. في كلمته خلال الاحتفال باليوم
العالمي للجمارك: نستهدف رفع كفاءة المنظومة
الجمركية.. في إطار سياسات مالية محفزة لنمو
وتنافسية الاقتصاد المصري



«البنك المركزي» يعدل شرائح الدخل
وسعر العائد لمبادرة التمويل العقاري



قررت شركة "ريدان" الغذائية السعودية تصفية
استثمارات شركتها التابعة في مصر، بهدف تجنب
خسائر فروق العملة، وفقا لما أعلنته الشركة.

بقيمة 555.48 مليون جنيه.. البورصة
المصرية تعلن عن تنفيذ صفقة
كبيرة على أسهم «ابن سينا فارما»



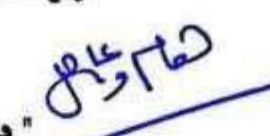
**السيد الأستاذ رئيس الادارة المركزية لمركز / منطقة مدمجة
فيه طيبه وبعد ،،،**

بشان وضع اليه استبعاد الغرامات المحتسبة بالخطا بسبب تاخر حل مشكلات بعض الممولين على منظومة SAP عن طريق استخدام وظيفة التسوية والتصحيح.

لذا يرجى التوجيه للعاملين بالمركز / الماموريات رناستكم بالتعامل مع الحالات الخاصة بالغرامات المشار اليها بعاليه وكذلك الغرامات الناتجة عن شاشات انشاء الحالة والغرامات الاليه سواء لتخفيض الغرامات او تطبيق نسبة ٣٠٪ الاعفاء من مقابل التاخير طبقا لقانون ١٦ وذلك من خلال وظيفة التسوية والتصحيح وفقا للخطوات المرفقة (خطوات التعامل مع تخفيض الغرامات والجزاءات الماليه المدرجه على منظومة الاعمال الضريبية المميكنة SAP) وعلى الادارة المركزية للمراكز الضريبية والادارة المركزية للمنطقة المختصة متابعة تنفيذ الاجراءات المشار اليها بعاليه علي وجه الدقة.

مع التحية الموضوع هام ومعالج جدا.
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ...

**نائب رئيس المصلحة
رئيس قطاع المناطق والمنافذ والمراكز**


"د. السيد محمود صقر"




في CGF نؤمن بأن الشراكة الناجحة تتطلب التزامًا حقيقيًا بتقديم الدعم المستمر لعملائنا. هدفنا هو أن نكون أكثر من مجرد مستشارين؛ نسعى لتكون شركاء موثوقين يساعدون الشركات على تحسين أدائها، تعزيز ممارساتها المالية، والارتقاء بمستوى الحوكمة الداخلية.

تشمل خدماتنا الرئيسية مجالات متعددة مثل المراجعة، الضرائب، تمويل الشركات، والتحول الرقمي، إلى جانب خدمات استشارية أخرى تتعلق بإعادة هيكلة الشركات، دعم عمليات الاندماج والاستحواذ، وتصميم استراتيجيات دخول الأسواق. نحرص دائمًا على تقديم رؤى مخصصة تلبي احتياجات كل عميل، مستفيدين من خبرتنا الواسعة في تقديم استشارات مالية فعالة للشركات في جميع المراحل.

في CGF ندرك أهمية الثقة في بناء علاقات طويلة الأمد مع عملائنا، لذا نعمل على تطوير استراتيجيات مخصصة تركز على تحقيق نمو مستدام يتجاوز النتائج المالية فقط. إن التزامنا بخدمة عملائنا يعني أننا نقدم حلولًا عملية وقابلة للتنفيذ، مما يمكنهم من اتخاذ قرارات استراتيجية مدروسة تدعم نجاحهم على المدى الطويل.

في CGF نعمل على تحقيق رؤيتكم للنجاح المالي المستدام، ونفتخر بكوننا شريكًا لكم في كل خطوة على طريق النجاح.

للتواصل

الموقع الإلكتروني
www.cgf-eg.com

البريد الإلكتروني
info@cgf-eg.com

للاتصال
٠٢٣٣٤٥٨٤٤٨
٠١٠٦٥١٥٩٨٧١
٠١٠٩٥٣٣٣٩٩٣
٠١٠٠٤١٤٥٥٢٩

العنوان

٢٦ جزيرة العرب، جزيرة ميت عقبة، حي أغوزة، محافظة الجيزة

جميع الحقوق محفوظة للمجموعة الاستشارية للخدمات المالية والقانونية